

Distr.: General
1 March 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وهو يغطي التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير (S/2018/16). ويصف التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويلقي نظرة عامة على ما جرى من تطورات سياسية في أعقاب تقريري المؤرخ ١٥ شباط/فبراير عن تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128)؛ ويحدد التقدم المحرز في إدخال تعديلات على أولويات البعثة وموقفها ووجودها، فضلا عن نهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويقدم معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – لا تزال الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية متوترة والخلافات مستمرة بين أصحاب المصلحة الكونغوليين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وتدابير بناء الثقة. وعلى الرغم من أن الحكومة والغالبية الرئاسية الحاكمة كانتا قد اتخذتا خطوات مشجعة في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فإنهما لم يبذلا أي جهود كبيرة لتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك فتح حيز سياسي. وواصلت المعارضة الدعوة إلى التنفيذ العاجل لتدابير بناء الثقة لتهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ولكنها لا تزال منقسمة على نفسها بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتولى السيد كابيلا منصبه طوال الفترة الانتقالية. كما استمرت الانقسامات داخل منبر المعارضة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أعلن حزب مستقبل الكونغو انسحابه من المجموعة الفرعية لتجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير لجمهورية الكونغو الديمقراطية (التجمع) المعروفة باسم مجموعة السبعة، مستشهدا بعدم قدرة المنبر على الاتفاق على مرشح رئاسي واحد. ولا تزال مجموعة فرعية






من التجمع، هي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، تعاني من صـراع بين الحزب الرئيسـي بقيادة الزعيم المرحلي فيليكس تشيسيكيدي والجناح المنشق للحزب تحت السلطة الأدبية لرئيس الوزراء برونو تشيبالا. وقد واجه زعماء المعارضة انقسامات داخلية وصعوبات في استقطاب الدعم الشعبي، ولذا فقد كرسوا جهودا أكبر لحشد مؤيديهم، من خلال دعم دعوات اللجنة العلمانية للتنسيق إلى القيام بتظاهرات احتجاجية على مستوى البلاد للمطالبة بالتنفيذ الكامل والسريع للاتفاق السياسي. واتهمت الحكومة اللجنة والكنيسة الكاثوليكية بالتحريض على أعمال ''تمرد'' تهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية وواصلت قوات الأمن الوطني قمع المظاهرات.

٣ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، وقع وزير العدل، ألكسيس ثامبوي موامبا، مرسومين منحا الإفراج المشروط عن هيت مولونغو، رئيس أركان الزعيم المعارض السابق مويس كاتومبي، وعفوا عن ٣٣ شخصا حكم عليهم بالسجن لقيامهم بأعمال تمرد وحرب وارتكاب جرائم سياسية. وأشار رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، جوزيف أولنغانكوي، في وسائل الإعلام إلى أن القرار اتخذ وفقا لتدابير بناء الثقة المتوخاة بموجب الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأعرب بعض ممثلي المجتمع المدني عن بعض التحفظات، بحجة أن الإفراج لم يكن مرتبطا مباشرة بتدابير بناء الثقة.

٤ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، دعت اللجنة العلمانية للتنسيق إلى إجراء مظاهرات على الصعيد الوطني، بدعم من جماعات المعارضة، للمطالبة بالتنفيذ السريع لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقامت الشرطة الوطنية الكونغولية بتفريق المظاهرات بعنف، مما أسفر عن مقتل شخصين على الأقل في كينشاسا ومبانداكا (مقاطعة إكواتور) وإصابة ٤٧ شخصا بجروح وإلقاء القبض على ١٠٢ من المتظاهرين. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قامت المحكمة العسكرية لحامية مبانداكا، بموجب إجراءات التلبس، بمحاكمة ضابط شرطة بتهمة قتل متظاهر في مبانداكا وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وألقي القبض أيضا على ضابط شرطة متهم باستخدام سلاح غير مميت بطريقة غير متناسبة مما أدى إلى وفاة أحد المتظاهرين في كينشاسا.

٥ - ومع تصاعد حدة التوترات السياسية واستجابة الجهات الفاعلة الدولية للحالة، شددت الحكومة من لهجة خطابها وموقفها إزاء بعض شرائح المجتمع الدولي. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢٦ كانون الثاني/يناير، شدد السيد كابيلا على أن العملية الانتخابية هي مسألة وطنية تجري تحت إشراف اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأكد من جديد استعداد الحكومة لتمويل العملية وحذر من التدخلات الخارجية التي يمكن أن تقوض سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستجابة لقرار بلجيكا إعادة توجيه مساعدتها لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الشركاء الإنسانيين والإنمائيين ريثما يتم إحراز تقدم في العملية الانتخابية وفتح حيز سياسي، أشارت السلطات الكونغولية في ٣١ كانون الثاني/يناير إلى أنها أمرت دار شنغن في كينشاسا بوقف أنشطته القنصلية حتى إشعار آخر. وعلاوة على ذلك، قررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٥ شباط/فبراير، تخفيض عدد الرحلات الأسبوعية التي تقوم بها خطوط بروكسل الجوية إلى كينشاسا من سبع إلى أربع رحلات، وأبلغت أنها ستغلق قنصليتها في أنتويرب، وطلبت إلى حكومة بلجيكا أن تغلق واحدة من قنصلياتها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ربما في لوبومباشي.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقي القبض على الأفراد المشتبه في محاولاتهم الإطاحة بالحكومة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، ألقت السلطات التنزانية القبض على العقيد المنشق جون تشيبانغو، من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء عبوره مطار دار السلام. وقد ظهر في أشرطة

فيديو دعائية في أواخر كانون الثاني/يناير، وقيل إنه كان في المنطقة الحدودية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا، ووجه إنذارا مهلته ٤٥ يوما للسيد كابيلا لمغادرة السلطة. ونقل في ٥ شباط/فبراير إلى كينشاسا، حيث ينتظر المحاكمة بتهمة التمرد. وفي ٥ شباط/فبراير أيضا، أعلن السيد ثامبوي موامبا أن قوات الأمن الوطني اعتقلت المتمردين الكونغوليين فريدي ليبيبا وشريك اسمه ألكسندر ميتشيابو في المنطقة الحدودية مع جمهورية أفريقيا الوسطى. ويزعم أن ليبيبا شريك للعقيد المنشق تشيبانغو.

٧ - ورغم أن الوضع السياسي ما زال هشا، ولا تزال هناك تحديات هامة، فقد أحرز بعض التقدم صوب تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن إتمام تسجيل الناخبين في مقاطعة كاساي بتسجيل أكثر من ٤٦ مليون ناخب محتمل، ٤٧ في المائة منهم من النساء. ويمثل ذلك نهاية تحديث سجل الناخبين في المقاطعات الست والعشرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنجازا رئيسيا في العملية الانتخابية. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، نظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جلسة تفاعلية مع البلدان المانحة من أجل اللجنة لشرح أداء آلات التصويت المتوقع استخدامها في الانتخابات المقبلة. وقد أمرت اللجنة بتوزيع مئات آلات التصويت بين نهاية شباط/فبراير وآذار/مارس بهدف توعية السكان بكيفية استخدام الآلات. ومع ذلك، لا يزال استعمال آلات التصويت قضية مثيرة للجدل بين الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية نظرا للوضع السياسي المتوتر السائد والمسائل التقنية التي قد تثور بشأن استخدام الآلات على نطاق واسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرتها المفاهيمية للمساعدة الانتخابية وخطتها التنفيذية. وساعدت البعثة أيضا اللجنة في تعديل استراتيجيتها العملياتية بشأن اعتماد آلات التصويت، وفي جهود الاتصال والتوعية والتدريب، وتسليم المعدات الانتخابية في الوقت المناسب إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٣ مركز تدريب أو مواقع تصويت وأكثر من ٠٠٠ ٩٠ مركز اقتراع. وقد أوردت مزيدا من التفاصيل عن العملية الانتخابية والدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة في الوثيقة S/2018/128.

٨ - وفي اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، قال رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، موسى فاكي، إن مظاهر التوتر والعنف التي شهدها مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت بمثابة تذكرة بأهمية تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بغية إجراء انتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ١ شباط/فبراير، قامت الدكتورة سترغومينا لورانس تاكس، الأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقدت اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن أصحاب المصلحة المشاركين في العملية الانتخابية، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعت الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية والسكان إلى القيام بدورهم في ضمان عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، مشيرة إلى أن العنف الانتخابي يمكن أن يكون له أثر سلبي على الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٩ - وواصلت البعثة دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قامت البعثة بتيسير عقد محفل وطني للشباب التابع

للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لسبعين مشاركا بشأن تعزيز السلام. ودعا المشاركون الحكومة إلى زيادة مساحة الحوار وإشراك الشباب في عمليات صنع القرار المتصلة بالانتخابات.

١٠ - وفي ١٤ شباط/فبراير، اجتمع في كينشاسا الرئيس دينيس ساسو نغويسو رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس أنغولا، جواو لورينسو، والسيد كابيلا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، والحالة في منطقة البحيرات الكبرى، والعمليتين السياسية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي البيان الصادر بعد الاجتماع، دعا المشاركون، في جملة أمور، إلى التنفيذ الكامل لإعلانات نيروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛ وحثوا أصحاب المصلحة الكونغوليين على ممارسة ضبط النفس وأدانوا أي محاولة للاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية؛ وأشاروا إلى استعداد حكومتي أنغولا وجمهورية الكونغو لدعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تذليل التحديات الخطيرة التي تواجهها العملية الانتخابية. واجتمع رئيس غابون ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، علي بونغو أونديمبا، ورئيس زمبابوي، إيمرسون دامبودزو منانغاغوا، مع السيد كابيلا في ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، على التوالي، لمناقشة الحالة في المنطقة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

١١ - وفي التطورات السياسية الأخرى، عين السيد كابيلا، في ٢٠ شباط/فبراير، الأمين العام للحزب الحاكم، حزب الشعب من أجل إعادة الإعمار والديمقراطية، هنري موفا ساكاني، في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذي كان يشغله حتى ذلك الحين إيمانويل رامازاني شاداري. وفي ٢٦ شباط/فبراير، عين السيد رامازاني شاداري أمينا دائما لحزب الشعب من أجل إعادة الإعمار والديمقراطية.

باء - التطورات الاقتصادية

١٢ - استمرت حالة التدهور الاقتصادي مع تزايد التضخم وانخفاض قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة أكثر من ٣٠ في المائة خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه تم جمع إيرادات قدرها ٤٨٩,٢ مليون دولار من قطاع التعدين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها أكثر من تسعة في المائة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

١٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اعتمد البرلمان تعديلات على قانون التعدين لعام ٢٠٠٢ تهدف إلى زيادة الإيرادات من قطاع التعدين زيادة كبيرة. واستجابت شركات التعدين الدولية الكبيرة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوجيه انتقادات، محذرة من أن رفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية يمكن أن يخنق الاستثمار. ولم يوقع السيد كابيلا مرسوم إصدار القانون.

جيم - الحالة الأمنية

١٤ - استمرت الحالة الأمنية في التدهور في أنحاء كثيرة من البلد. وشنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات كبيرة ضد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلى الرغم من هذه العمليات، لم ينخفض نشاط الجماعات المسلحة ولا تزال التوترات بين الطوائف تؤجج العنف في مقاطعتي كيفو. وفي منطقة كاساي، كثفت ميليشيات كاموينا نسابو أنشطتها المزعزعة للاستقرار بعد إعادة انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى شرق البلد للقيام

بعمليات عسكرية. وإن عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان لا يزال يزعزع استقرار المناطق الحدودية الشمالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية علاوة على تدفق اللاجئين إلى البلد.

١٥ - وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة الشمال الكبرى في كيفو الشمالية متقلبة. وبعد أن تلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيزات من القوات والمعدات من مقاطعتي لومامي ومقاطعة كاساي، شنت حملة هجومية كبيرة ضد تحالف القوى الديمقراطية في إطار عملية سوكولا الأولى. وفي ٨ و ١٠ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر يشتبه في أنها تابعة للقوات الديمقراطية المتحالفة مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على محور مباو - كامانغو. وردت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٣ كانون الثاني/يناير، حيث أطلقت نيران المدفعية في منطقة أويشا وسيطرت على معسكرين كبيرين تابعين للقوات الديمقراطية المتحالفة. وردا على هذه العمليات، شنت عناصر يشتبه في أنها تابعة لقوات الدفاع الشعبي هجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٩ كانون الثاني/يناير، أسفرت عن مقتل ١٢ من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأربعة عناصر من تحالف القوى الديمقراطية. وقد شنت تحالف القوى الديمقراطية هجمات أخرى على معسكر تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من مايي مويا في ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر يشتبه في أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مابوبو (على بعد ١٠ كيلومترات شرق أويشا)، مما أسفر عن مقتل خمسة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجرح ٣٦ آخرين. وقدمت البعثة الدعم لإجلاء الجرحى. وفي ١٣ شباط/فبراير، أعلن النقيب ماك هازوكاي مونغبا، الناطق باسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعملية سوكولا الأولى، أن القوات المسلحة أفرجت عن عدد من الرهائن من تحالف القوى الديمقراطية، وسيطرت على معسكر كبير تابع للجماعة المسلحة في مواليكا، على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا من بني. وفي إقليم لوبيرو، استمرت جماعات الماي - ماي في مهاجمة مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبناء تحالف أوسع بين شعب النااندي الإثني والماي - ماي. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، اشتدت حدة الاشتباكات بين جماعات الماي - ماي على أساس عرقي، حيث اشتبكت جماعات النااندي ماي - ماي، مثل جماعة ماي ماي مازمبي واتحاد الوطنيين لتحرير الكونغو واشتبكت جماعة ماي - ماي كيلالو مع قوات ندوما الإثنية للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في غرب لوبيرو. وأسفرت هذه الاشتباكات عن نزوح مدنيين.

١٦ - وفي مكان آخر في شمال كيفو، هاجم فصيلٌ من جماعة الهوتو ماي - ماي نياتورا بقيادة ماي - ماي جون لوف قريةَ يوبورا (على بعد ٥٠ كيلومترا شمال نيانزال) في إقليم روتشورو وأحرق ١٤٠ كوخا من أكواخ قبيلة النااندي، مما دفع السكان إلى الفرار نحو كانيابايونغا. وفي إقليم ماسيسي، أدت الخلافات بين جماعات ماي - ماي هوندي الإثنية، ومن بينها تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، إلى انشقاق العديد من الجماعات وازدياد التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون.

١٧ - وفي ١٢ شباط/فبراير، اشتبكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع قوات الدفاع الرواندية في المنطقة الحدودية بالقرب من متنزه فيرونغا الوطني في إقليم روتشورو بشمال كيفو. وتبادلت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتهامات بانتهاك السيادة الإقليمية، وكلاهما يدعي أن الاشتباكات وقعت داخل حدوده. وطلبت السلطات الكونغولية والرواندية من الآلية المشتركة الموسعة للتحقق أن تجري تحقيقا في الظروف المحيطة بالحادث. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم للتحقيقات التي أجرتها الآلية. وفي ١٧ شباط/فبراير، أعلنت قوات الدفاع الرواندية أنها سلمت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جثث ثلاثة جنود كونغوليين قتلوا خلال الاشتباكات.

١٨ - وفي كيفو الجنوبية، شنت ماي - ماي ياكوتومبا والجماعات المتحالفة معها هجمات كبيرة على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في ٥ كانون الثاني/يناير عندما هاجمت عناصر من ماي - ماي موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من أوفيرا، وهو ما أسفر عن مقتل أربعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وخمسة من ضباط الشرطة الوطنية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها إلى جماعة ماي - ماي ياكوتومبا قافلة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت تنقل قائد كيفو الجنوبية المعين حديثا لقيادة عملية سوكولا الثانية، الجنرال فليمون ياف، إذ أسفر الهجوم عن مقتل أربعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات ضد ماي - ماي ياكوتومبا في ٢١ كانون الثاني/يناير وبسطت سيطرتها في ٢٥ كانون الثاني/يناير على كازيميا، معقل هذه الجماعة المسلحة. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، هاجمت مجموعة كبيرة من عناصر ماي - ماي موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ماهيمبي (على بعد ٢٥ كيلومترا غرب لوليمبا)، فأرغمت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التراجع. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اشتبك أفراد يشتبه في انتمائهم إلى ماي - ماي مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاهوهو (على بعد ٥٠ كيلومترا جنوب غرب لوليمبا)، وأفيد أنهم عمدوا إلى إحراق منازل قبل تراجعهم. وفي اليوم نفسه، نصب ما يصل إلى ٧٠ عنصرا يشتبه في انتمائهم إلى ماي - ماي كمينا لقافلة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كالوندا ٢ (على بعد ٢٥ كيلومترا جنوب لوليمبا) فقتل عنصر باكستاني من حفظة السلام وأصيب فرد آخر بجروح. وأدى العنف في هذه المنطقة من مقاطعة كيفو الجنوبية إلى تشريد آلاف المدنيين، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص فروا إلى بوروندي و ٢٠٠ ١ إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أجبرت العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عناصر من جماعة ماي - ماي ياكوتومبا على الفرار إلى بوروندي. وفي ٣ شباط/فبراير، أشارت تقارير إعلامية إلى أن حكومة بوروندي سلمت ٣٤ عنصرا من عناصر ماي - ماي ياكوتومبا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٨ شباط/فبراير، أعلن الجنرال ياف أن عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أسفرت عن مقتل ٨٣ عنصرا من عناصر ماي - ماي ياكوتومبا وستة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واعتقال ١٢٠ عنصرا من عناصر ماي - ماي. وأضاف أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية استرجعت تقريبا جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعة المسلحة بما في ذلك شبه جزيرة أوبواري والشريط الساحلي لبحيرة تنجانيقا من كاليمي إلى أوفيرا.

١٩ - وفي مناطق أخرى من كيفو الجنوبية، في إقليم شابوندا، يبدو أن فصائل ماي - ماي رايا موتومبوكي آخذة في التوسع، إذ هاجمت مواقع للتعدين ونهبت مراكز سكانية. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير، في منطقة أوفيرا، اشتبكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عدة مرات مع قوات التحرير الوطنية البوروندية وجماعات ماي - ماي الكونغولية المرتبطة بها. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قُتل أحد ملاك الأراضي من بانيامولينغي على يد مسلحين مجهولين بالقرب من موتارولي

وهو ما أدى إلى ازدياد حدة الخلافات بين القبائل. وتزامن ذلك مع استفحال حالة انعدام الأمن على الطريق الرابطة بين كامانيولا وأوفيرا في خضم خلافات اشتدت حدتها نتيجة وجود ٢ ٤٩٩ مواطنا من بوروندي ينتمون إلى طائفة زيبيا الدينية في كامانيولا.

٢٠ - وفي مقاطعة تنجانيقا، تدهورت الحالة الأمنية أكثر بسبب توسع ماي - ماي ياكوتومبا وحلفائها في شمال المقاطعة، والآثار غير المباشرة لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر من جماعة ماي - ماي أبا نا بالي، المتحالفة مع ماي - ماي ياكوتومبا، موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من لومومبا (على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب بنديرا)، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وقت لاحق، اشتبكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة المسلحة مرارا، بين ٥ و ١٤ كانون الثاني/يناير، في المنطقة الواقعة شمال كونغولو، وهو ما أسفر عن مقتل عدد غير محدد من الجنود والمتمردين والمدنيين. وفي يومي ٢ و ٥ كانون الثاني/يناير، ساعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليات إجلاء طبي. وفي مناطق أخرى، في إقليمي نيونزو وكاليمي، استمرت الخلافات الطائفية بين لوبا وتوا، مع استمرار نشاط الميليشيات من كلا الجانبين.

٢١ - وقد تواصل امتداد آثار ما يحدث في مقاطعة تنجانيقا إلى مقاطعة كاتانغا العليا، إذ بقي الوضع في بويتو مثيرا للقلق في ظل اشتباك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع ميليشيا ''العناصر''. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات بين ميليشيات توا وميليشيا ''العناصر'' في كابوليمبي (على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب شرق بويتو)، مما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية في تجمع كاتاما (٤٠ كيلومترا شمال شرق بويتو)، بما في ذلك نزوح السكان المحليين. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، أفاد مسؤولون زامبيون أن ١٤ ٢٨٣ كونغوليا قد فروا إلى زامبيا.

٢٢ - وفي مقاطعة إيتوري، وبينما شهدت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري انخفاضا طفيفا، ما زالت هذه الميليشيا تشكل أكبر مصدر لانعدام الأمن في إيتوري. وفي كانون الثاني/يناير، وردت تقارير عن تورط عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في عمليات نهب للقرى واغتصاب واختطاف للمدنيين وتعذيبهم وإساءة معاملتهم. وفي إقليم دجوغو، استمرت الخلافات بين قبيلتي الهيما والليندو عقب اندلاع أعمال عنف بين القبيلتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي الفترة بين ١٢ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، قتل شباب من الليندو كانوا مسلحين بالسواطير أربعَ نساء ورجلا واحدا وأصابوا امرأتين وأربعة رجال من قبيلة الهيما بجروح. وقد أُحرقت مئات المنازل في أعمال العنف الطائفي. وفي ٣ شباط/فبراير، اشتبك أفراد من القبيلتين في قريتي بلوكوا ودرودرو، وهو ما أسفر عن مقتل ٢٥ شخصا على الأقل. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أفادت الأنباء أن شباب ليندو قتلوا في إقليم ديغوغو أربعة مدنيين من الهيما (رجلان وفتاتان) وجندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودمروا نحو ٣٠٠ منزل في منطقة تشيه (الواقعة على بعد ١٦ كيلومترا جنوب بلوكوا). وقد أدت أعمال العنف إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان داخل المقاطعة وفي اتجاه أوغندا المجاورة. ومنذ مطلع شباط/فبراير، نزح داخليا ما لا يقل عن ٣٢ ٠٠٠ شخص إلى بونيا، لجأ أكثر من ٢٠ ٠٠٠ منهم إلى مستشفى بونيا العام بينما لجأ ١٢ ٠٠٠ آخرون إلى أسر مضيفة. وقد فر ما يقرب من ٣٩ ٧١٨ كونغوليا أيضا إلى أوغندا منذ ١ كانون الثاني/يناير. وفي ١٢ شباط/فبراير، قام نائب رئيس

الوزراء ووزير الداخلية، السيد رامازاني شاداري، بزيارة إلى بونيا من أجل تقييم الحالة واستكشاف سبل معالجة العنف المتصاعد بين قبيلتي الهيما والليندو، مع السلطات المحلية والإقليمية. ونُشرت كذلك عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية في المناطق المتضررة بغية المساعدة في السيطرة على الوضع. وفي إقليم آرو، استمر عدم الاستقرار على طول الحدود مع جنوب السودان. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، وقع تبادل لإطلاق النار استمر لمدة ساعة في ندريمو بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر مسلحة يشتبه في انتمائها إلى جيش تحرير الشعب الكونغولي، وهي جماعة مسلحة متبقية مرتبطة بقبيلة الكاكوا. وقد ظلت هذه الجماعة خامدة إلى حد كبير ويقدر أن قوتها لا تتعدى ٥٠ عنصرا. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، ألقت قوات الأمن الوطني القبض على ١٠ من أفراد ميليشيات سابقين في جبهة القوميين ودعاة الاندماج في إقليم آرو، للاشتباه في تورطهم في حملة لتجنيد الشباب من أجل القتال في جنوب السودان. وتعتبر جبهة القوميين ودعاة الاندماج جماعة مسلحة تتخذ من الليندو مقرا لها وقد كانت نشطة جدا خلال نزاع الهيما والليندو في عام ٢٠٠٠ قبل أن يتم تسريحها فيما بعد.

٢٣ - وفي أويلي العليا وأويلي السفلى، كانت الحالة الأمنية هادئة نسبيا، على الرغم من استمرار تأثر المناطق الحدودية بالنزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي كانون الثاني/يناير، ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض، في المنطقة الواقعة شمال دورو في مقاطعة أويلي العليا، على عناصر مسلحة من جنوب السودان، من بينها عنصر واحد ينتمي إلى الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض) كان بحوزته أكثر من ٣٠٠ ١ طلقة نارية. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بوتا بمقاطعة أويلي، زعيما مناهضا للبالاكا هو روماريك مادانغو، رفقة اثنين من شركائه بعد عبورهم إلى المقاطعة قادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى. ونقلوا بعد ذلك إلى كينشاسا وتم تسليمهم في ٢٢ شباط/فبراير إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. علاوة على ذلك، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طرأت زيادة على تدفق اللاجئين من وسط أفريقيا والذين يعيشون بين المجتمعات المضيفة في مناطق نائية جدا في إقليم بوندو، في أويلي السفلى. وحدثت أيضا زيادة في أعمال نفذتها خلال الأسبوعين الأخيرين من كانون الثاني/يناير عناصر يشتبه في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة. وشملت تلك الأعمال اختطاف خمسة لاجئين من وسط أفريقيا وشن هجمات متعددة على مدنيين في أقاليم أنغو وبنغادي وبوندو ودونغو وفارادجي.

٢٤ - وفي منطقة كاساي، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، ووردت تقارير تفيد بتزايد الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها ميليشيا كاموينا نسابو وميليشيات أخرى. وفي كاساي الوسطى، هاجمت عناصر كاموينا نسابو مطار كانانغا يومي ٢ و ١٧ كانون الثاني/يناير، وهو ما أسفر عن مقتل ستة جنود على الأقل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي بدأت بعد الهجمات إلى نزوح جماعي في قرى تبعد بمسافات تصل إلى ٤٠ كيلومترا شرق كانانغا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات في مقاطعة كاساي بين ميليشيا كاموينا نسابو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كامبامبا، على بعد ٦٥ كيلومترا إلى الشمال من تشيكابا، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن أربعة من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو. وقد استمرت الخلافات بين قبيلتي باكوبا وباتيكي على طول حدود إقليم مويكا في مقاطعة كاساي وإقليم ديمبا في مقاطعة كاساي الوسطى. وفي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، شن زعيم قبيلة باتيك،

المتحالف مع كاموينا نسابو، هجمات في قرية كاكينغي ضد أفراد من قبيلة بوكوبا المنافسة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصا ونزوح أكثر من ٣٥٠ أسرة. وكان معظم الضحايا من قبائل باكيتي وبالولوا وبالوبا. وفي كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات بين ميليشيا تشوكوي بانا مورا وسكان لوبافون وعمال مناجم الماس في إقليم كامونيا بمقاطعة كاساي، على طول الحدود الأنغولية.

دال – الحالة الإنسانية

٢٥ – تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، إذ يحتاج ١٣,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية في جميع أنحاء البلاد، أي بزيادة تعادل ضعف ما سجل في عام ٢٠١٧، وهذا يشمل ٢,٢ مليون من المشردين داخليا الجدد – وبذلك يصبح العدد الإجمالي للنازحين داخليا ٤,٥ ملايين نسمة، وهو من أعلى أعداد المشردين داخليا في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، لجأ ٠٠٠ ٦٧٠ شخص إلى بلدان مجاورة، وفر منهم ٧١٨ ٣٩ شخصا إلى أوغندا في عام ٢٠١٨ بسبب تصاعد حدة العنف في مقاطعة إيتوري. وعلاوة على ذلك، يواجه نحو ٧,٧ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد في جميع أنحاء البلد، أي بزيادة قدرها ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧، إذ يعاني أكثر من مليوني طفل من سوء تغذية حاد ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة. وتعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية من أزمة حادة ناجمة عن تفشي وباء الكوليرا بسبب محدودية فرص حصول السكان على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي، ويشتبه بوقوع ٠٠٠ ٣ إصابة بالكوليرا هذا العام، بما في ذلك في العاصمة كينشاسا. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى عدة مناطق يشكل تحديا، على الرغم من جهود التوسط لدى الحكومة.

٢٦ – ورغم استمرار توسيع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لنطاق عملياتها، لا تزال مستويات التمويل منخفضة للغاية. وفي عام ٢٠١٧، دعت خطة الاستجابة الإنسانية إلى توفير ٨١٢,٦ مليون دولار لكنها لم تؤمن سوى ٥٧ في المائة من هذا المبلغ. وقد تضاعفت المتطلبات المالية مقارنة بعام ٢٠١٧، إذ أصبحت هناك حاجة الآن إلى ١,٦٨ بليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة لما يعادل ١٠,٥ ملايين نسمة.

هاء – حالة حقوق الإنسان

٢٧ – وثقت البعثة ٧٤٤ انتهاكا لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مما يشكل زيادة كبيرة على متوسط عدد الانتهاكات شهريا في عام ٢٠١٧ (٥٤١ انتهاكا). ووقع نحو ٧٨ في المائة من هذه الانتهاكات في المقاطعات المتضررة من النزاع، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولا تزال عناصر تابعة للدولة ترتكب نسبة ٦٠ في المائة من هذه الانتهاكات بصورة رئيسية، بينما تتحمل الجماعات المسلحة المسؤولية عن ٤٠ في المائة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وكانت هناك زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي بلغت عنها الجماعات المسلحة والميليشيات، مما يؤكد انتشار أنشطتها وتكثيفها، ما أدى إلى اندلا ع العنف بين الأعراق والطوائف في إيتوري (الهيما/الليندو) وكيفو الشمالية (الهوتو/النانديي)، وكاساي (لولوا/تشوكوي) وتنجانيقا (توا/لوبا). وفي كانون الثاني/يناير وحده، أعدم ١٢٦ شخصا، من بينهم ١٨ امرأة على الأقل، من غير محاكمة أو بإجراءات موجزة.

٢٨ - ولا تزال القيود المتزايدة المفروضة على الحيز السياسي تعرقل تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية موثوقة وسلمية وشفافة. ويتجلى هذا الاتجاه في الانتهاكات البالغة ١٠٣ انتهاكات مرتبطة بالقيود المفروضة على الحريات الأساسية والحقوق السياسية التي وثقتها البعثة في كانون الثاني/يناير، أي أكثر من ضعف العدد المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (٤٧ انتهاكا). وترتكب عناصر تابعة للدولة هذه الانتهاكات بشكل رئيسي، وتستهدف بصفة أساسية الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمعارضين السياسيين الذين يواجهون المضايقات والتهديدات وأعمال التخويف. وكما هو مبين في تقريري المؤرخ ١٥ شباط/فبراير عن تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128)، قمعت قوات الأمن الوطني بعنف المظاهرات التي دعت إليها اللجنة العلمانية للتنسيق في جميع أنحاء البلد في ٢١ كانون الثاني/يناير، حيث قتل سبعة أشخاص على الأقل - بما في ذلك امرأتان - وجرح ٤٧ شخصا واعتقل ١٢١ فردا، ويواجه بعضهم المحاكمة. وعلاوة على ذلك، تعرض موظفو البعثة لاعتداء جسدي ولفظي من جانب قوات الأمن الوطني أثناء رصد الحالة.

٢٩ - وفي ١ شباط/فبراير، أنشأت ماري - أنجي موشوبيكوا، وزيرة حقوق الإنسان، لجنة تحقيق مشتركة تتألف من ممثلين عن وزارات حقوق الإنسان والعدل والداخلية والأمن، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من أجل التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة. وأجرت اللجنة تحقيقاتها، بما في ذلك عقد جلسات استماع في الفترة من ٩ إلى ٢١ شباط/فبراير. وقدمت البعثة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، المشورة التقنية إلى اللجنة، ولا سيما بشأن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وحماية الضحايا والشهود والمصادر.

العنف الجنسي

٣٠ - في كانون الثاني/يناير، وقعت ٤٤ امرأة و ١٦ فتاة على الأقل ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي حين ظلت مختلف جماعات الماي - ماي هي المرتكبة الأساسية للعنف الجنسي ضد المرأة، استهدفت ميليشيات كاموينا نسابو وعناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري الفتيات القاصرات بصورة متزايدة أثناء الأنشطة المزعزعة للاستقرار. وفي كانون الثاني/يناير، كانت العناصر التابعة للدولة مسؤولة عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد ١١ ضحية (سبع نساء وفتاة على أيدي جنود القوات المسلحة الكونغولية، وامرأتان وفتاة على أيدي عناصر الشرطة الوطنية).

حماية الطفل

٣١ - تحققت البعثة، من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من أن ما لا يقل عن ١٨٩ طفلا قد تعرضوا إلى ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة في كانون الثاني/يناير. وقد فر ما لا يقل عن ٩٣ طفلا أو انفصلوا عن الجماعات المسلحة، بمن فيهم ٧٢ فردا من كاموينا نسابو (٣٣) وماي ماي مايزيمبي (٢٦) ونياتورا (١٣).

٣٢ - ووثقت البعثة أيضا مقتل ١٤ طفلا، من بينهم فتاتان، وتشويه تسعة أطفال، من بينهم خمس فتيات على أيدي ميليشيا بانا مورا وكاموينا نسابو. وقتلت ميليشيا بانا مورا سبعة أطفال، بينما قتلت

كاموينا نسابو خمسة أطفال وأصابت ثلاثة آخرين. وعلاوة على ذلك، وثقت البعثة هجمات ضد أربع مدارس وثلاثة مستشفيات، معظمها على أيدي كاموينا نسابو والقوات المسلحة الكونغولية.

ثالثا – انتشار البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف – دعم تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

٣٣ – واصلت البعثة إقناع السلطات الكونغولية بأن تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لا يزال شرطا مسبقا لنزع فتيل الخلافات السياسية. وقدمت البعثة قائمة مستكملة بانتظام من السجناء السياسيين إلى الحكومة، وتعاونت مع السلطات المختصة في الإفراج عنهم للحد من تصعيد الخلافات وزرع الثقة بين العناصر الفاعلة السياسية. وواصلت البعثة دورها في بذل المساعي الحميدة من أجل المساعدة في دفع العملية السياسية قدما. والتقى نائب ممثلي الخاص ديفيد غريسلي بالسيد تشيبالا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ليونارد شي أوكيتوندو في ٢٠ و ٢٣ كانون الثاني/يناير من أجل تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والانتخابية، وتشجيع التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي ١ شباط/فبراير، سافر غريسلي إلى مقاطعة لولابا، وعقد اجتماعات مع حاكم المقاطعة، وشجعه أثناء الاجتماعات، في جملة أمور، على إتاحة حيز سياسي ومراعاة الحق في حرية التعبير والحق في المظاهرات السلمية.

باء – النهج الشامل إزاء حماية المدنيين

الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٣٤ – تعتمد البعثة نهجا شاملا إزاء حماية المدنيين، مما يجمع بين النزاعات والتحليلات السياسية وأنشطة تحقيق الاستقرار والإبلاغ عن حقوق الإنسان وقدرات الإنذار المبكر والعمليات العسكرية في إطار استراتيجية منسقة على نطاق البعثة. وتمشيا مع هذا النهج، تنفذ البعثة استراتيجية وخطة عملياتية مشتركة بهدف تحسين تنسيق إجراءات البعثة في إطار الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وتجري مناقشات أيضا مع السلطات الكونغولية من أجل إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لوضع خطة عمل مشتركة من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وعلاوة على ذلك، تقوم البعثة بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية مشتركة من أجل التصدي للعنف في منطقة الشمال الكبرى بكيفو الشمالية.

٣٥ – وتنفذ البعثة مفهوم "الحماية حضوريا" الذي يستلزم استعراض مواقع قواعد البعثة وكتائب الانتشار السريع بهدف تمكين القوة من توفير الحماية من خلال تواجدها في المناطق التي تحتاج إليها، وحضورها في مناطق العنف الناشئ. وأغلقت البعثة سبع قواعد، ولا سيما في مقاطعتي إيتوري وتنجانيقا، ولكنها حافظت على موقع متنقل مع نشر ما لا يقل عن ١٢ وحدة قتالية جاهزة للتدخل في منطقة كاساي وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت البعثة مع آليات حماية المجتمعات المحلية وعززتها في المناطق المتأثرة بإغلاق القواعد الأمامية بهدف تمكين هذه الآليات من التخفيف على نحو أفضل من حدة النزاعات والعنف.

٣٦ - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة دعم عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة، عن طريق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، لضمان سلامة السكان المحليين في تلك المناطق. وفي كانون الثاني/يناير وحده، قامت الدائرة بثلاث وسبعين مهمة لتطويق مخاطر المتفجرات استجابة لطلبات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٧ - وبناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، أعاد قسما العدالة وشؤون السجون بالبعثة تنظيم نهجهما وأنشطتهما لدعم حماية المدنيين، مع التركيز على دعم التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها من خلال خلايا دعم الملاحقة القضائية. واستتبعت عملية إعادة التنظيم هذه أيضا التركيز على دعم السلطات الكونغولية في تدبر أمور السجناء الشديدي الخطورة وحماية الفئات الضعيفة في عدد من السجون. وعلاوة على ذلك، أنشئت فرقة عمل معنية بالأمن مشتركة بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبع مقاطعات، ويجري تنفيذ خطة عمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات من أجل التصدي على نحو شامل للتحديات الأمنية في السجون.

الإجراءات المتخذة على المستوى الميداني

٣٨ - دعمت البعثة، في مقاطعة كيفو الشمالية، جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاعات، ولا سيما بين جماعتي الناندي والهوتو المحليتين في إقليمي لوبيرو وروتشورو. وفي إطار جهود البعثة الرامية إلى نزع فتيل الخلافات بين الجماعات الإثنية في المنطقة، قامت البعثة، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، بالتعاون مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، بتيسير عودة الزعيم التقليدي لبويتو شيفري إلى كيكوكو (١٥ كيلومترا شمال نيانزال) استجابة لطلب من السكان المحليين.

٣٩ - وفي إقليم بني، عززت البعثة منظومة شبكة الإنذار المحلية التابعة لها، ردا على شن عمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وذلك من خلال التعاون مع ٢٠٠ من أعضاء الشبكة والسلطات المحلية بشأن مسائل الإنذار المبكر والاستجابة. ويجري أيضا تحسين الإلمام بالحالة من خلال الخلية المشتركة لتحليل المعلومات وجمعها والإنذار المبكر بالبعثة، وهي وحدة متكاملة يعمل فيها أفراد من الجيش والشرطة والمدنيين معا. وعلاوة على ذلك، تم إيفاد بعثات مشتركة تضم عناصر البعثة ذات الصلة إلى كاسيندي في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، وإلى أويتشا في ٥ شباط/فبراير للمساعدة في تعزيز استجابات الحماية المحلية للأنشطة المتزايدة التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى ٦٥ عضوا من أعضاء لجان الحماية المحلية، من بينهم ١٥ امرأة، من خلال التدريب والتوجيه في مناطق بولامبو وكيرومبا وكانيابايونغا.

٤٠ - وفي إيتوري، أوفدت البعثة، فيما يتصل بإغلاق أربع قواعد تابعة لها في إقليمي إيرومو ومامباسا، بعثات توعية إلى المجتمعات المحلية في بوغورو وبوكيرينغي وغيتي ومامباسا لشرح مفهوم ''الحماية حضوريا''، والتشارك بشأن الكيفية التي تمكن لجان الأمن المحلي من الاضطلاع بمهام البعثة في مسائل حماية المدنيين. وفي إقليم دجوغو، نظمت البعثة، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير، حوارا منظما بين جماعتي الهيما والليندو للمساعدة في معالجة المسائل المسببة للخلافات والعنف بين المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، شجعت البعثة القوات المسلحة الكونغولية على النظر في نشر قوات في المناطق المعرضة لاندلاع الاشتباكات الإثنية مثل ديوغو، وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية. وتعاونت البعثة أيضا مع جهات تنسيق تابعة لشبكات الإنذار المحلية في إقليمي آرو وإيرومو بشأن مفهوم ''الحماية حضوريا''.

٤١ - وفي كيفو الجنوبية، أكملت البعثة رسم خرائط للمجتمعات المحلية المعرضة للخطر من أجل التصدي للتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها السكان المدنيون، وأنشأت آليات للإنذار المبكر والاستجابة وفقا لذلك. وعلى نحو أدق، قامت البعثة بدوريات، وأنشأت وحدتي قتال جاهزتين للتدخل، وعقدت ثلاث جلسات للوساطة بين المجتمعات المحلية في إقليمي فيزي وشابوندا.

٤٢ - وفي تنجانيقا، واصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها سلطات المقاطعات والمجتمعات المحلية من أجل إقامة منتديات للحوار المحلي بهدف تعزيز التعايش السلمي، ومنع اندلاع أعمال العنف وتخفيف حدته بين جماعتي اللوبا والتوا المحليتين. وفي شباط/فبراير، أنشأت السلطات المحلية والمجتمع المدني والبعثة لجنتي حوار بين الجماعات العرقية المحلية في إطار تجمعات لويزي وموانزا.

٤٣ - وفي مقاطعة كاساي، قامت البعثة بدوريات وأنشأت وحدات قتالية جاهزة للتدخل، مما ساعد على منع تصعيد الخلافات المحلية، وزرع قدر من الثقة بين السكان المحليين، وكثير منهم من المشردين داخليا أو العائدين، وكفالة الاتصال مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي وسط كاساي، في إقليم دبايا، أقامت البعثة أيضا في تشيمبولو دورات تدريبية على حقوق الإنسان لأفراد القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية والناشطين في مجال حقوق الإنسان، مما أسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لحماية المدنيين.

٤٤ - وفي مقاطعات أويلي، أوفدت البعثة، يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، بعثات تقييم إلى بنغادي وفارادج لاستعراض الحالة الأمنية على طول الحدود مع جنوب السودان في أعقاب استمرار تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير، أوفدت بعثة تقييم مشتركة إلى بيتيما (شمال دورو) عقب إيفاد بعثة الحماية المشتركة إلى بنغادي لتقييم الحالة الأمنية تحسبا لإغلاق القاعدة الأمامية للبعثة في بنغادي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٤٥ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير، سجلت البعثة استسلام ١٨٢ مقاتلاً من مقاتلي الجماعات المسلحة الكونغولية. وانخرط ستة وثمانون مقاتلاً من هؤلاء المقاتلين في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرحلة الثالثة من البرنامج). وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي لمخيمي كامينا وكيتونا اللذين تديرهما الحكومة في إطار البرنامج الوطني. إضافة إلى ذلك، استسلم ٨١ من المقاتلين الأجانب و ١٥٤ من المعالين وأعادتهم البعثة إلى وطنهم رواندا في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة دعم ٢٩٣ من المقاتلين السابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بمن فيهم امرأة واحدة، و ١ ٠٧٣ من المعالين (٨ رجال، و ٢٤٢ امرأة، و ٤١٩ صبيا، و ٤٠٤ فتيات) تم إيواؤهم في مخيمي كانيابايونغا ووالونغو، وكذلك في المخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني. وتواصل البعثة استكشاف حلولا فردية لما مجموعه ٣٥٥ فرداً من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت رعاية البعثة في مخيم مونيغي في منطقة غوما.

٤٦ - واستكمالا لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تواصل البعثة توسيع نطاق برنامج الحد من العنف الأهلي. ويجري حالياً تنفيذ ٣٧ مشروعاً يستهدف أغلبها المقاتلين السابقين العائدين

إلى مجتمعاتهم المحلية، بالإضافة إلى الشباب المهمشين. وتشمل المشاريع منع التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة وتعزيز السلام والتعايش السلمي في المجتمعات المعنية.

تحقيق الاستقرار

٤٧ - واصلت البعثة دعم تفعيل ستة تدخلات محددة الهدف لتحقيق الاستقرار في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وتركز هذه التدخلات على الأسباب الجذرية للنزاعات في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بتمويل من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار يصل إلى ٤٠ مليون دولار. ودعمت البعثة أيضا جهود الدعوة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من أجل زيادة المشاركة السياسية في عملية تحقيق الاستقرار من خلال إبرام اتفاقات مع السلطات الإقليمية والشروع في عملية الحوار الديمقراطي، بهدف معالجة العوامل الرئيسية للنزاع وتعزيز المشاركة السياسية لسلطات المقاطعات والسلطات المحلية.

جيم - التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٤٨ - واصلت البعثة إعطاء الأولوية لدعم العملية السياسية من أجل إجراء انتخابات ولحماية المدنيين. وقدمت الدعم للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لاستكمال تحديث سجل الناخبين، وتعاونت بشكل مكثف مع الحكومة بغية فتح حيز سياسي، بما في ذلك من خلال تعزيز الحق في التجمع السلمي وحرية الصحافة.

٤٩ - وأجرت البعثة بعض التعديلات على وضعها عن طريق إعادة نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية من غوما إلى كينشاسا. وبإعادة النشر يرتفع مجموع عدد وحدات الشرطة المشكلة في كينشاسا إلى ثلاث، مما يعزز قدرة البعثة على تسيير دوريات قوية دعما لحماية المدنيين وحماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في المدينة.

٥٠ - وحافظت البعثة على وجودها في منطقة كاساي التي شهدت اندلاع أعمال عنف في بعض أرجائها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُتوقع أن يستمر هذا الوجود إلى حين انتهاء العملية الانتخابية لكنه قد يتطور وفقا لديناميات النزاع والحالة الإنسانية.

٥١ - وفي أعقاب الهجوم المأساوي الذي وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ واستهدف قاعدة عمليات السرية التابعة للبعثة في سيموليكي، في كيفو الشمالية، وبعد تقرير الجنرال دوس سانتوس كروز المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، اتخذت البعثة عدداً من التدابير لتعزيز أمن قواعدها وحماية أفراد حفظ السلام. وتجري البعثة استعراضاً لتواجدها الميداني وانتشار قوتها سعياً إلى التوفيق بين التدابير اللازمة لتحسين أمن حفظة السلام، بما في ذلك الدعم الملائم في مجال الإجلاء الطبي، باستخدام الموارد المتاحة.

٥٢ - وعلى الصعيد المدني، استمرت البعثة في تخفيف حضورها المدني، بما في ذلك عن طريق إغلاق مكتب الاتصال التابع لها في كمبالا، وأعادت تشكيل بعض الوظائف المهمة، لا سيما الدعم السياسي ودعم المساعي الحميدة، بناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة.

دال – تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٥٣ – وقد زار البعثةَ فريقًا تحقيق خاصان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للبحث في ملابسات الهجوم على قاعدة عمليات السرية في سيموليكي، بكيفو الشمالية، الذي أسفر عن مقتل خمسة عشر فرداً من حفظة السلام، وفي ردّ قاعدة عمليات السرية في كامانيولا على الصدام الذي وقع في ١٥ أيلول/سبتمبر بين طالبي اللجوء البوروندديين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأودى بحياة ٣٧ مدنياً. وكشف التحقيقان عن وجود عدد من المشاكل المنهجية في الأداء ينبغي أن تنظر في حلها الأمانة العامة والبعثة والبلدان المساهمة بقوات.

٥٤ – وأنجزت البعثة استعراضاً لمدى تأهب وأمن قواعد عمليات السرايا التابعة لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتتخذ خطوات لمعالجة نقاط الضعف الداخلية لأنها تؤثر على الأداء.

هاء – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٥٥ – تواصل البعثة تطبيق سياسة الأمم المتحدة القاضية بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على جميع فئات موظفيها. فقيّمت جميع الادعاءات وأبلغت عنها وفقاً لإجراءات التحقيق والإبلاغ السارية والمعمول بها. وبالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء الآخرين، قدمت البعثة الدعم إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتواصل أيضا تعزيز التدابير الوقائية وتنفيذها بنشاط، بما في ذلك التدريب، والقيام بزيارات لتقييم المخاطر وزيارات للرصد، وتسيير دوريات رادعة منتظمة، وتنفيذ سياسة منع اختلاط الأفراد النظاميين بغيرهم. وتعاونت البعثة مع المجتمعات المحلية المعرضة للخطر ودعمت تفعيل الآليات المجتمعية لتلقي الشكاوى وبرامج التوعية المجتمعية. ووافق الصندوق الاستئماني المنشأ لتقديم المساعدة إلى الضحايا على ثلاثة مشاريع يبلغ مجموع ميزانيتها ٠٠٠ ١٧٥ دولار، ويجري تنفيذ هذه المشاريع في مونيجي وبوجوفو (منطقة غوما) وساكي (مقاطعة كيفو الشمالية) وكافومو (مقاطعة كيفو الجنوبية). وفي كينشاسا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، نظم فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة حملة توعية مكثفة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أسفرت عن الإبلاغ عن وقوع حوادث استغلال واعتداء جنسيين.

٥٦ – وواصلت فرقة العمل المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين عقد اجتماعاتها الفصلية، كما عقدت قيادة البعثة اجتماعاً مخصصاً لبحث ادعاءات بوقوع سوء سلوك جسيم واستعراض القدرات الداخلية للبعثة ومواردها فيما يتعلق بالوقاية من الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتم تعليق صرف مرتبات جميع أفراد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة المشتبه في ارتكابهم أعمالَ الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، تتخذ البعثة تدابير لإعادة الأفراد النظاميين الضالعين في تلك الأعمال إلى أوطانهم، بمجرد أن يصبح وجودهم في منطقة البعثة غير ضروري لاستكمال التحقيقات.

رابعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٧ – أُبلِغ حتى تاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن وقوع ٣٢ حادثة متصلة بالأمن والسلامة استهدفت موظفي الأمم المتحدة وعناصرها النظامية وأصولها وعملياتها، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية. ويشمل ذلك ١٩ حادثة إجرامية، وثلاث حالات ذات صلة بالاضطرابات المدنية، وثماني

حالات متصلة بالمخاطر، وحادثتين متصلتين بالنـــزاع المسلح. ورأت البعثة أن عملياتها الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة لم يكن لها أي أثر على موظفيها ومنشآتها.

خامسا – الجوانب المالية

٥٨ – خصـــصـــت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٣٠١، مبلغ ١ ١٤١,٨ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى ٢٨ شباط/فبراير، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٥١,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٢ ٤٠٣,٤ مليون دولار.

سادسا – الملاحظات

٥٩ – لا يزال تجاوز الأزمة السـياسـية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشـكل تحديا. ولا يزال التأخير في تنفيذ الاتفاق السـياسـي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٦ يضـعف الثقة بين الجهات المعنية الكونغولية ويؤجج حدة الخلافات بشأن الانتقال السياسي والعملية الانتخابية. وأدى تدهور الحالة الأمنية في الأشـهر الأخيرة، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشـمالية وكيفو الجنوبية، إلى زيادة تشـريد السـكان. وثمة حاجة إلى أن تبـذل الحكومة والشـــركاء الإقليميون والـدوليون جهوداً جماعية للعمل على عكس هـذه الاتجاهات التي تهدد بتقويض الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل.

٦٠ – ولا يزال يسـاورني القلق إزاء غياب المشـاركة البناءة من جانب بعض قادة المعارضـة في العمليتين السياسية والانتخابية. ومن الأهمية بمكان أن تغتنم جميع الجهات المعنية السياسية الكونغولية الفرصة التي يتيحها الاتفاق السـياسـي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديســمبر ٢٠١٦ وتبحث في التوصــل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية ضمان مصداقية العملية الانتخابية ونقل السلطة ديمقراطياً.

٦١ – ومع ذلك، فإنني أشــعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية المســتقلة للانتخابات فيما يتعلق بإتمام تسـجيل الناخبين. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لإنشـاء الإطار القانوني اللازم لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨. وقد أثبتت بعثة الأمم المتحدة التزامها بهذا الهـدف من خـلال توفير مـا يلزم من دعم تقني ولوجســـتي لإجراء الانتخـابـات، بمـا في ذلـك نقـل المواد الانتخابية وموظفي اللجنة وفقاً للجدول الزمني للانتخابات. وســيتطلب تنفيذ هذا الجدول التآزر القوي والمتواصـــل بين اللجنة وبعثة الأمم المتحـدة والحكومة على جميع المســتويات. وأدعو إلى الإســراع في سـن قانون الانتخابات المنقح وغيره من التشريعات ذات الصلة لضـمان التقيد بجميع الجداول الزمنية. وفي هذا الصـدد، أشـجع الحكومة على مواصـلة تزويد اللجنة بما يلزمها من أموال لإتمام العملية الانتخابية في حين وقتها وبطريقة متسـقة. كما أدعو الشـركاء الدوليين واللجنة إلى أن تختتم على وجه الاسـتعجال المناقشات المتعلقة بالصندوق المشترك الخاص بالمشروع المنقح لدعم الدورة الانتخابية في الكونغو.

٦٢ – ومن الضــروري أن تبذل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قصـــارى جهدها من أجل كفالة احترام الحريات الأسـاسـية والحقوق السـياسـية المنصـوص عليها في الدسـتور والالتزامات الدولية للبلد. ويســـاورني قلق عميق من أن الحكومة لم تحرز أي تقدم ملموس في تنفيذ التدابير الحيوية لبناء الثقة التي التزمت بها في الاتفاق السـياسـي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٦. ويسـاورني القلق إزاء القمع

العنيف للمظاهرات السـلمية في ٣١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وأحث الحكومة على ضـمان التزام قوات الأمن الوطني بالانضـباط واحترام القانون عند التعامل مع المظاهرات الشعبية. وإنني أهيب بالحكومة أن تعجل بالتحقيق في ما راج من تقارير عن ارتكاب أفراد قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان وأن تتخذ تدابير فعالة للتصدي للإفلات من العقاب.

٦٣ - ومن أجل الاضـطلاع بولايتها على نحو فعال، تشـترط البعثة التزام الحكومة وقوات الأمن ومشاركتهما على نحو كامل. فلا يمكن قبول هذا النمط من القيود التي تفرضها قوات الأمن على مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبعثة وعلى دوريات شرطة الأمم المتحدة. وإنني أناشد السلطات الكونغولية أن تكفل للبعثة حرية الحركة لأنها أمر حيوي في تنفيذ ولايتها التي تقضـي بحماية المدنيين ورصـد حالة حقوق الإنسان وتوثيقها والإبلاغ عنها.

٦٤ - ولا تزال الحالة الإنسـانية في البلد مصـدراً لقلق بالغ. وأشـعر بالقلق إزاء التقارير التي تزعم أن مئات الآلاف من المواطنين الكونغوليين في شـرق البلد فرّوا من ديارهم في سـياق ما تنفذه القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من عمليات عسـكرية ضـد الجماعات المسـلحة في المنطقة. وإن الموارد محدودة ويجب سد النقص في الأموال فوراً للاستجابة على وجه الاستعجال لتصاعد وتيرة النزوح وغيره من الاحتياجات الإنسانية البالغة الأهمية. وأدعو الحكومة إلى بذل قصارى جهدها من أجل كفالة بيئة آمنة وخالية من الأخطار للسكان وعدم عرقلة الوصول إلى الناس المحتاجين إلى المساعدة.

٦٥ - وأعرب عن سخطي من استمرار الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. لذا أدعو حكومة جمهورية الكونغو إلى تقديم المسـؤولين عنها إلى العدالة. فالتضـحية التي قدمها هؤلاء الجنود الشجعان ينبغي ألا تذهب سدى وستواصل البعثة العمل مع السلطات الكونغولية للتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة التي يواجهها البلد.

٦٦ - ومتابعة للتحقيقين الخاصين في حادثتي سيموليكي وكامايولا، سأبذل كل ما في وسعي من جهد لكفالة اتخاذ تدابير ملموسة لمنع وقوع حوادث مماثلة مجدداً ولكفالة تشكيل قوة البعثة وتجهيزها وتدريبها على أفضل حال.

٦٧ - ولا يزال استمرار نشر البعثة، بما في ذلك لواء التدخل، أمرا أساسيا لدعم العملية السياسية والانتخابية وحماية المدنيين ومسـاعدة الحكومة وشـعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في التغلب على التحديات السياسية والأمنية الخطيرة التي يواجهها البلد في هذا المنعطف الحاسم. ولذلك، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية البعثة لمدة سـنة واحدة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، أخذاً في الاعتبار التوصيات الواردة في تقريري الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2017/826)، مع الاحتفاظ بالقوام المأذون به حالياً من أفراد القوات وأفراد الشرطة. وعلى الرغم من أنني على علم بما تواجهه الدول الأعضاء من صعوبات مالية وضرورة أن تحقق الأمم المتحدة الاستفادة المثلى من الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فإنني أشجع الدول الأعضاء على كفالة توفير ما يكفي من موارد ومعدات للبعثة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية خلال هذه الفترة الشديدة الحساسية، وكفالة أن تستخدم الأمم المتحدة الموارد الموضوعة تحت تصرفها خير استخدام.

٦٨ - وأود أن أثني على ممثلي الخاص السابق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مامان سامبو صـديقو، الذي انتهت مهمته في كانون الثاني/يناير، على تفانيه وقيادته. وأعرب عن امتناني العميق

للعاملين في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المســـاهمة بقوات وبأفراد شـــرطة، على تفانيهم في خدمة قضية السلام في أجواء شديدة الصعوبة. وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الأفريقي والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من دعم متواصـــل إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - وأخيرا، أود أن أرحب بممثلتي الخاصـــة الجديدة ليلى زروقي وأتمنى لها النجاح وهي تعمل جنباً إلى جنب مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشـــعب الكونغولي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية.